توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مصر في الفترة ما بين 2011 و2024

Directions of Algeria's foreign policy towards Egypt the period between 2011 and 2024

سليم عنون*
جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)
مخبر: الأمن القومي الجزائري
s.announ@univ-dbkm.dz

جميلة طيب
جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)
مخبر: صوت القانون
d.tayeb@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال: 2024/05/05 تاريخ القبول:11/06/ 2024 تاريخ النشر: 30 /2024/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحليل دوافع و اداء السياسة الخارجية للجزائر اتجاه جمهورية مصر في فترة تشهد فيها المنطقة العربية الكثير من التهديدات الامنية التي تشكل خطرا على أمنهما القومي وخاصة الجزائر مما جعلها تتبنى سياسية خارجية دينامية واستباقية من خلال إعادة تركيز نشاطها الدبلوماسي مع دول الجوار والتوجه أكثر نحو العمق العربي لبناء علاقات أوثق مع وحداته، بما فيها جمهورية مصر. فالجزائر تعترف بالقوة الإقليمية لهذه الدولة وترفض إقصائها من التشاور في القضايا الأمنية للمنطقة العربية خاصة والإفريقية عامة مما أعطى نفسا جديدا للعلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات السياسية، الأمنية، و الاقتصادية. كما يفرض الواقع الأمني على الجزائر ومصر باعتبارهما قوتان إقليميان مؤثرتان العمل أكثر على تجاوز كل خلاف يثار بينهما حول أي قضية في المنطقة، وتوظيف كل طاقاتهما الدبلوماسية من أجل التشاور والتنسيق فيها، وتفادي كل تكتل يقصي أحد الطرفين.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، الجزائر، مصر، التوجهات.

Abstract:

This study aims to attempt to analyze the motivations and performance of Algeria's foreign policy towards the Republic of Egypt in a period where the Arab region is witnessing numerous security threats that pose a threat to their national security, in particularly Algeria, which led it to adopt a dynamic and proactive foreign policy by refocusing its diplomatic activity with the neighboring countries and by orienting itself more towards the Arab depth to build closer relations with its units, including the Republic of Egypt.Algeria recognizes the regional power of this country and refuses to exclude it from consultations on security issues of the Arab, which has given new impetus to bilateral relations between the two country in all political, security and economic areas. The security reality also demands that Algeria and Egypt, as two influential regional powers, redouble their efforts to overcome any disagreement that arises between them on any issue in the region and to employ all their diplomatic energies for consultation and coordination in this area and to avoid any bloc that excludes one of the parties.

Keywords: Foreign policy, Algeria, Egypt, orientation.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية الوسيلة التي تنظم بها الدول علاقاتها مع الدول الأخرى، التي تحكم تصرفاتها في بيئتها الإقليمية والدولية. وتترجمها بالمواقف، والقرارات، التي تأخذها الدولة لحل الإشكالات المطروحة. وتتحدد السياسة الخارجية الجزائرية موضوع الدراسة بمجموعة من المحددات، المبادئ، والسمات في ظروف بيئة الجزائر الداخلية والخارجية، يمكن الاعتماد عليها كمتغيرات تساعد على فهم دوافع و طبيعة السلوك الخارجي الجزائري اتجاه أي دولة. فالمعطيات الداخلية لا تكفي لوحدها لتفسير سلوك السياسية الخارجية للجزائر في بيئتها الإقليمية ذلك أن الافرازات الخارجية تحدد بشكل كبير نوعية الدور الذي تقوم به هذه الدولة ومختلف توجهاتها إزاء الدول المحيطة بها.

وبما أن جمهورية مصر من الدول الإقليمية المؤثرة في البيئة السياسية والأمنية في المنطقة سعت الجزائر– وعملا منها على تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة العربية بعد أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي– إلى توجيه نشاطها الدبلوماسي والسياسي اتجاه مصر معولة عليها للتشاور والتنسيق في مختلف القضايا التي تهم البلدين.

وعليه، و انطلاقا مما سبق تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي طبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مصر؟

ولتدعيم الإجابة على الإشكالية المطروحة، نصوغ التساؤلات البحثية التالية:

- ما هي محددات ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر؟
- ما هي دوافع توجهات الجزائر نحو جمهورية مصر؟
- ما هو أداء السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مصر؟

نعالج هذه الاشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الاول: محددات توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثاني: مبادئ و سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: التوجهات السياسية، الاقتصادية، والأمنية الجزائرية اتجاه جمهورية مصر.

أولا: محددات توجيه السياسة الخارجية الجزائرية

يرى "إسماعيل صبري مقلد" "أن السياسة الخارجية هي محصلة خبرة الدولة المتراكمة الناتجة عن اتخاذ القرارات الرشيدة، تحت الضغوط الدولية، لتحقيق مصالحها، والرفع من مستوى نفوذها ومكانتها في المجتمع الدولي"[1]، إذ تتجسد في السلوك الخارجي للدولة الموجه إلى الفواعل الدولية باستعمال الوسائل المناسبة والمتاحة، لتحقيق المصالح القومية. وتتأثر السياسة الخارجية بجملة من المحددات الداخلية والمتمثلة في العامل الطبيعي، العامل التاريخي، والعامل الاقتصادي، بالإضافة الى المحددات الخارجية والمتمثلة في تلك الظروف الإقليمية والدولية التي تتأثر بها الدولة ويتشكل بمقتضاها السلوك الخارجي.

1. المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية

تتأثر سياسة الجزائر الخارجية بمجموعة من العوامل والمتغيرات المرتبطة ببيئتها الداخلية، والمتمثلة في:

1.1. المحدد الطبيعي:

تمتلك الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا إذ تعتبر بوابة القارة الافريقية إلى المتوسط فهي تربط بين ضفتيه الشمالية والجنوبية بشريط ساحلي يبلغ طوله 1200كم. كما تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب 2381741 كم مربع تجعلها محاطة بسبع دول تعيش معظمها مثل ليبيا، المالي، والصحراء الغربية عدم استقرار سياسي وأمني مما أسفر عن هشاشة الحدود الجزائرية واستوجب تدخل الجزائر المباشر وغير المباشر لحمايتها.

لما كانت الكثير من النظريات الجيوبوليتكية ركزت على أهمية الموقع الجغرافي في تحديد ما يسمى "بالدور" في السياسة الخارجية للدول، فإن هذه المعطيات الجغرافية للجزائر تلعب دورا كبيرا في تحديد توجهات سياستها الخارجية، إذ تفرض عليها ضرورة الاهتمام بالتفاعلات التي تحدث في حدودها الاقليمية وفي دول التماس الجغرافي، وتجعلها مضطرة لمواجهة تلك الأخطار الآتية منها. فالجزائر بموقعها الجغرافي وببعدها التاريخي والحضاري تعتبر دولة محورية في القارة الإفريقية مما أعطاها هامشا واسعا للتحرك في العديد من المجالات الحيوية الخاصة بهذه القارة وجعلها تقوم بنشاط دبلوماسي مكثف يرتكز على الأمن بمفهومه الموسع.

2.1.المحدد الاقتصادي

تميزت العلاقات الدولية منذ العقد الأخير من القرن العشرين بهيمنة القوة الاقتصادية و التكنولوجية، "إن أهمية القوة الاقتصادية في تزايد مطرد، إذ "لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي التي تدور حول التكلفة والسعر والانتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل"[2].بالإضافة إلى ثورة المعلومات والمعارف بفضل التكنولوجيا التي غزت العالم.

والواقع أن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث لا تملك تلك القدرة التنافسية في المجال الاقتصادي الدولي وافتقارها للتكنولوجيا يجعلها مستوردا كبيرا لها، فالجزائر تعتمد كثيرا على مواردها الطاقوية إذ "صنفت الاحتياطات الطاقوية للجزائر في المرتبة الثانية عشر تصديرا، والمرتبة الثامنة عشر إنتاجا. أما قدراتها فيما يخص تكرير البترول فتقدر بـ 11 مليون طن/ سنويا، كما تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، والمرتبة الخامسة في إنتاجه، والمرتبة الثالثة في تصديره، ما يجعلها بلدا طاقويا بامتياز، فالاقتصاد الجزائري يصنف على أنه ريعي، ورغم موارده الطاقوية الهائلة إلا أنه عاجز عن تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الاستغلال الكبير والاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي بشكل حصري[3].

3.1.المحدد السياسي

تؤثر طبيعة و درجة استقرار النظام السياسي على عملية صنع وتوجيه السياسية الخارجية على اعتبار أنه البيئة الداخلية لصنع هذه السياسة. والملاحظ على النظام السياسي الجزائري أن هناك تطورا إيجابيا في مسألة التداول على السلطة في الجزائر، فقد تعاقب ثلاث رؤساء جزائريون على الحكم في الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال، فيما تعاقب أربعة رؤساء على الحكم من 1992 إلى 1999. أما بشأن العلاقة بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لهيمنة الأولى على الثانية، من خلال الصلاحيات الدستورية التي يضطلع بها رئيس الجمهورية، مما جعل البعض يصنف النظام السياسي الجزائري خانة النظم شبه الرئاسية، يرى آخرون أنه نظام رئاسي.

وما يلاحظ أيضا "غياب مؤسسة البرلمان عن المشاركة في عملية صنع وتحديد السياسة الخارجية الجزائرية والذي يعتبر مظهرا من مظاهر ضعف وتدني درجة مأسسة النظام السياسي الجزائري رغم التطور الحاصل في مسار تأسيس مؤسسات دستورية وسياسة جديدة كاستحداث غرفة ثانية في الهيئة التشريعية، ولكن بالرغم من ذلك غاب دور هذه الهيئة في عملية صنع السياسة الخارجية، سواء في عهد الأحادية الحزبية أين سيطر حزب جبهة التحرير الوطني على بنية وتشكيلة هذه المؤسسة... أو في عهد التعددية الحزبية بسبب استمرارية سيطرة أحزاب السلطة على تشكيلته البرلمانية"[4]

4.1.المحدد العسكري والأمني

يقصد بالقدرات العسكرية كل الموارد، الإمكانات، والتكنولوجيات المتاحة للدولة التي تجعلها جاهزة لأي صراع مسلح، من جيوش مسلحة ومدربة وهي معيار لقياس قوة الدولة. وتعتبر مسألة حيوية لبقاء واستمرار الوحدة الدولية، فهي مؤثرة في توجهات وسياسات الدول الأخرى، ومن الوسائل الهامة لتنفيذ السياسة الخارجية[5]. وللجزائر قدرات عسكرية هامة اكتسبت خبرة قتالية من تاريخها في ثورة التحرير الوطنية وتصديها لموجة الإرهاب التي عاشتها خلال العشرية السوداء. وقد جاء أيضا اهتمام الجزائر بتطوير قدراتها العسكرية من التهديدات الأمنية التي تواجهها والمتمثلة خصوصا في:

- صعوبة التحكم في الحدود البرية الطويلة وما تجلبه من التهديدات اللاتماثلية كالهجرة السرية و الجريمة المنظمة باختلاف أشكالها؛
- عدم الاستقرار الأمني الذي تعاني منه دول الجوار وما ينتج عنه من تزايد للحركات الإرهابية في المنطقة وما يتبعه من تجارة للسلاح.

2. محددات التوجيه الخارجية

نقصد بالمحددات الخارجية؛ العوامل التي تؤثر في توجيه السلوك الخارجي، أي أنها عوامل ناتجة عن البيئة الدولية أو النظام الدولي، والتي تمثل أنماطا من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل الدولية"[6].

1.2.التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي

تعد التفاعلات السياسية في أي نظام إقليمي مثل الذي تنتمي إليه الجزائر، إطارا ملائما للدراسة بين الوحدات السياسية الأكثر قربا. وهو ما يستفز الفعل الدولي والرد على مثله، كما يعتقد "لويد جونسن". ذلك أن هناك محددات كثيرة تجعل علاقة السياسة الخارجية الجزائرية بفواعل محيطها الإقليمي تحكمها عوامل التأثير المتبادل. فالجزائر تصنف كدولة محورية في دوائر محيطها الذي يشهد بدوره من الاضطرابات السياسية والأمنية ما يهدد أمنها القومي. بالإضافة إلى خوف الجزائر من أن تأثير غيابها القصري عن الساحة الإقليمية، قد يزكي نفوذ دول أخرى بتشكيل تحالفات بينية وإقليمية ضد مصالحها في المنطقة ومن ضمنها المغرب. أما مصر فالعلاقات معها ظلت إلى وقت قريب، تتأرجح بين التصريحات الدبلوماسية، والتنافس المبطن داخل المنتظمات الإقليمية، أسوار جامعة الدول العربية، وأروقة الاتحاد الإفريقي.

2.2. محدد البيئة الإقليمية والدولية

مما لا شك فيه أن السياسات الخارجية للدول تتأثر بظروف بيئتها الإقليمية مما يحدد أنماط التفاعلات وطبيعة العلاقات القائمة بين الوحدات داخل النظام الإقليمي. والجزائر كبقية الدول توجه مجالات اهتمامها في سياستها الخارجية إلى مختلف القضايا المطروحة في بيئتها الإقليمية مستفيدة من تاريخها المشرف والمتمثل في ثورتها التحريرية وانتصارها على المستعمر الفرنسي، بالإضافة إلى تمسكها بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة كل أشكال الاستعمار مما أكسبها احترام شعوب العالم وخاصة دول العالم الثالث. كما نجحت الجزائر خلال عشرية كاملة في التصدي للإرهاب مما جعلها في نظر الكثير من الدول قوة محورية في تحقيق السلم في المنطقة الافريقية.

ولا تخلو الدائرة الاقليمية والإفريقية للجزائر من التوترات والتحديات التي تفرضها الأوضاع التي تشهدها المنطقة كمسألة الصحراء الغربية، الخلافات الحدودية مع المغرب، انقسام السودان، حركات تمرد "الطوارق" في مالي والنيجر وغيرها من بؤر التوتر مما يصعب على السياسة الخارجية الجزائرية مهمة الحفاظ على الاستقرار والتعامل مع كل هذه الملفات دفعة واحدة.

ثانيا: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية

تستوحي الجزائر مبادئ سلوكها الخارجي من بيان ثورتها، مؤتمر الصومام، وميثاق طرابلس، ومجموعة من النصوص في مختلف الدساتير. فقد جاء في دستور 1976 أنها تتبنى مبادئها وأهدافها من مواثيق الجامعة العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة[7]،

1. مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

وتتمثل هذه المبادئ في:

1.1.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

ينص متن ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى على عدم الخوض والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويعتبر هذا مبدأ من مبادئ القانون الدولي، التي تضمنها الميثاق المؤسس لهيئة الأمم المتحدة، ويقضي

بامتناع أي دولة عن التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، ما يجعل منه أحد الضمانات الأساسية للاحترام المتبادل في الأقاليم المتجاورة[8].

وقد التزمت الجزائر منذ استقلالها بهذا المبدأ، بحيث "يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول مبدأ راسخا في العقيدة الجزائرية وسياستها الخارجية، حيث نص الدستور الجزائري على مهمة الدفاع عن أمن الجزائر للجيش الشعبي الوطني في الداخل، ويمنع مشاركة قواته خارج الحدود الوطنية. كما تمتنع الجزائر عن خيار الحرب، أو الاخلال بسيادة وحرية الشعوب، وتناضل لفض الخلافات الدولية بشكل سلمي[9]. وعملا منها على إحقاق الأمن في دائرتها الإقليمية وكذا الإفريقية "تفي الجزائر بالتزاماتها للمبادئ الأساسية لمجموعة عدم الانحياز، وتناضل من أجل إحقاق الأمن والسلم العالميين، وعدم التدخل في شؤون الدول[10]".

1. 2. مبدأ فض النزاعات سلميا

كثيرا ما تنشأ النزاعات بين الدول المتجاورة بسبب مشكل الحدود وتناقض المصالح ما يهدد السلم و الأمن الدوليين لهذا أقر ميثاق هيئة الأمم المتحدة على وجوب الاحتكام للطرق السلمية كالوساطة، المفاوضات، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، والاستعانة بالمنظمات الإقليمية و الدولية لفض هذه النزاعات وعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية.

والحقيقة أن نهج السياسة الخارجية الجزائرية يرتكز على احترام سيادة الدول، حيث تؤكد على الامتناع عن اللجوء للقوة للمساس بسيادة الدول الأخرى باستثناء الدفاع عن السيادة الوطنية، وعلى اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم. ولعل هذه الآليات تدخل ضمن الدبلوماسية الوقائية التي تحول دون تطور النزاع. وأثبتت ذلك بالوساطة بين العراق وإيران في1975 وأزمة الرهائن الأمريكيين 1980، وحل النزاع الإثيوبي الاريتري 2000، والوساطة بين الفرقاء الماليين"[11].

3.1.مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحماية استقلالها

تدعم الجزائر كل الشعوب التي تطالب باستقلالها دون قيد أو شرط، وتتضامن مع قضاياها العادلة التي تكافح ضد الاضطهاد من أجل تحررها، وإحقاق الحق في تقرير مصيرها ضد أشكال التمييز العنصري، وعليه فالجزائر تدعم حركات التحرر باعتبارها قضايا عادلة بعيدا عن اعتبارات المصلحة مثل دعم القضية الفلسطينية بشكل متواتر، إلا أن هذا الموقف جلب لها توترا في العلاقات مع بعض الدول كالمغرب نتيجة مساندة الجزائر للشعب الصحراوي، وأندونيسيا، لمساندة قضية تحرير تيمور الشرقية[12]

رغم هذا لم تتراجع الجزائر عن إيمانها وتمسكها بهذا المبدأ الذي يرتكز على الكفاح المرير للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي والمتأصل في الثقافة السياسية للجزائر.

4.1.حسن الجوار الإيجابي ومبدأ التعاون بين الدول

إرتبط حسن الجوار في تصور الجزائر بعلاقاتها مع شركائها من الدول المجاورة ذات أبعاد إقليمية، ودولية، وهو معطى تعاوني بيني مثمر أخذ أشكالا سياسية، واقتصادية، وبراغماتي بتحقيق

المصلحة المتبادلة. وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على دعم التعاون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[13]. فالجزائر تتبنى توجها "لا تدخلي" في سياستها الخارجية الإقليمية والدولية، إنه توجه ثابت ومستمر يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيق أهداف التعاون الدولي وتنمية العلاقات الدولية بشكل إيجابي. ودعم وتعزيز التعاون الدولي بين الجزائر ومختلف دول العالم، وهو خط ثابت للسياسة الخارجية الجزائرية[14]. ومن منظور مبدئي وواقعي، فالجزائر لا تستسيغ تطبيق مبدأ حسن الجوار بهامش سلبي، لأنه وفق هذا التصور، قد تضر دولة، دولة جارة أخرى، بإقامة مشاريع أمنية فوق أراضيها قد تسبب تهديدا مباشرا لها. وتحقيقا للمصلحة المتبادلة، ارتأت الجزائر توقيع اتفاقيات حسن الجوار مع دول الجوار العربي والإفريقي، أفرزت العديد من الانجازات والمشاريع في مختلف الميادين كالصناعة والطاقة[15].

5.1.ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار مع الدول المجاورة

لقد تسببت الحدود التي خلفها الاستعمار بشكل مباشر في النزاعات البينية خلال مراحل التحرر بين الدول الإفريقية والمستقلة حديثا. فقد تكون الحدود واصلة أو عازلة ، لذلك فإن موقف الحكومة المؤقتة من عدم المساس بالحدود كان صريحا؛ أنه لن يكون هناك أي تغيير أو تعديل للحدود مع القوة الاستعمارية، التي ليس لها أي حق في إبرام اتفاق باسم الجزائر، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة كل الحدود التماسية[16]. إن سعي الجزائر الحثيث لتعيين الحدود مع جيرانها يصب في القضاء على أسباب النزاع، واحترام حرمة حدود الدول وباعث للسلم. فبعد أول مشكل حدودي مع الدولة الجارة المغرب، وقعت الجزائر سلسلة من الاتفاقيات الحدودية مع الدول المجاورة، من ذلك اتفاقية إفران في 1969، اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06، اتفاقية تلمسان في 1970، ثم معاهدة الرباط في 1972؛ الاتفاقية التي عالجت مشكل حدود الجارتين، ووقعت الجزائر اتفاقيات الترسيم مع كل من موريتانيا، مالي، والنيجر على التوالي سنة 1983، وسبق أن كانت الحدود الليبية محل ضبط باتفاق الطرفين الفرنسي والليبي في غضون سنة 1956.

6.1.مبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين

باعتبار أن احتجاز الرهائن من المجموعات الإرهابية وطلب الفدية، والمطالبة بإطلاق سراح الإرهابيين مقابل سراح الرهائن من الأعمال الابتزازية. صادق مجلس الأمن لمكافحة وتمويل الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه، على مشروع قدمته الجزائر في 2010، لأنها أعمال تهدد الأمن والسلم الدوليين. وجاءت استجابة مجلس الأمن الدولي للورقة العمل الجزائرية، بأن صادق على عدم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.[17]

بذلت الجزائر جهودا كبيرة في تحسيس المجتمع الدولي بخطر دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن في مرافعة لتجريم دفعها قصد استكمال الجهاز القانوني الدولي ضد هذه الظاهرة. وأكدت الجزائر ذلك مرارا من خلال وزراء شؤونها الخارجية على اعتبار أن لدفع الفدية لاطلاق سراح الرهائن تداعيات أمنية خطيرة مسجلة تمسكها ودفاعها أمام المجتمع الدولي عن مبدأ تجريم تقديم الفدية.

2.سمات السياسة الخارجية الجزائرية

ظلت السياسة الخارجية الجزائرية وفية للنهج الذي اتخذته منذ إنشاء الحكومة المؤقتة، خلال مراحل التحرير الوطني، ومخرجات النشاط الرسمي لما بعد الاستقلال، وتتمثل أهم سمات هذه السياسة في ما يلي:

1.2.دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

الملاحظ في حقل السياسة الخارجية الجزائرية هو سيطرة مؤسسة الرئاسة تخطيطا، توجيها، وتنفيذا منذ الاستقلال، إذ منحت الدساتير الجزائرية صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية مما أسفر عن حتمية تغير واضح لهذه السياسة، مع تعاقب الرؤساء منذ الاستقلال.

إن الأهمية التي يكتسيها دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية للجزائر جعلها تتقدم وتتراجع أحيانا حسب اهتمامات الرئيس فعلى سبيل المثال السياسة الخارجية ليست نفسها في فترتي حكم الرئيسين السابقين "اليامين زروال" الجنرال و"عبد العزيز بوتفليقة"، الوزير السابق للخارجية الجزائرية، الذي تقلد مناصب، وكلف بمهام في الأمم المتحدة. إن الطابع العسكري للأول والدبلوماسي للثاني، جعل مستوى نشاط وفعالية السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة أعلى مقارنة بالرئيس" زروال"، وبالتالي فاهتمام وممارسة صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يتناسب طرديا مع تقدمها وازدهارها أحيانا، وتخلفها وتراجعها أحيانا أخرى.

2.2.الطابع الازموي للسياسة الخارجية الجزائرية

يظل محاولة فهم لماذا تنشط السياسة الخارجية الجزائرية في فترات دون غيرها، أمرا موضوعيا ومشروعا، لارتباطها بالزيادة في نشاطها بشكل استعراضي أثناء الأزمات، بينما تتراجع في حالة الاستقرار. إن أول أزمة حقيقية مر بها المجتمع الجزائري نشطت فيها الدبلوماسية الجزائرية هي أزمة الاستعمار، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، فوجهت الجزائر جهودها نحو الخارج بكثافة لإعادة كسب الشرعية من جديد، للخروج من العزلة المفروضة عليه، تلتها أزمة عميقة مع الغرب بعد تنفيذ سياسة التأميم، حيث وظفت دبلوماسية المؤتمرات الدولية، ووفقت في استرجاع مكانتها. وسرعان ما تراجع صوت الجزائر، بعد مساندتها للصحراء الغربية في نزاعها مع المغرب، ما عزلها من جديد ، لتعود من جديد إلى نشاطها من أجل جلب الدعم لقضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، وانتصرت في الأخير للقضية الصحراوية[18].

كما سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في التسعينيات، بدخول الجزائر في أزمة أمنية داخلية، إضافة إلى سوء إدارة النظام السياسي للأزمة. الأمر الذي اختلف باعتلاء بوتفليقة كرسي الرئاسة، حيث عرف كيف يسوق لصوت الجزائر في الخارج، بحسن تسييره للملفات المستعصية، فأصبح لها ركح تدافع فيه عن نفسها، وسجلت الخارجية الجزائرية في عهده التغير الصارخ، وظهر الربط الوثيق بين شخصه والسياسة الخارجية، لدوره الحصري بالغ الأهمية في صنع القرار وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية[19].
وتوجت بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا وإريتريا، إضافة إلى النزاع الأثيوبي

الصومالي، والحرب الأهلية في مالي أيضا سنة 2002. لتسجل الجزائر عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والدولية.

3.2.الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

تعد سمة الحياد هي من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية، فقد لازمت علاقات الجزائر الخارجية، وطبع تصورها للمشاكل والقضايا الخلافية، وأكسبها التزامها بهذه السمة سمعة ومصداقية عند الدول، إن في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية، أو أثناء الثورة التحريرية، وحتى في علاقاتها منذ استقلالها السياسي.[20]. فلم تعمل على الاستثمار في علاقاتها حتى في النزاعات العربية، وبقيت محافظة على حيادها المبدئي وغير منحازة ولو على حساب مصالحها مع الدول المتنازعة[21]

ثالثا: التوجهات السياسية، الاقتصادية، والأمنية الجزائرية اتجاه جمهورية مصر

أفرزت موجة الاحتجاجات الشعبية أو ما سمي "بالربيع العربي" التي شهدتها تونس في آواخر سنة 2010 والعديد من الدول العربية كمصر وليبيا في 2011 بيئة إقليمية غير مستقرة إذ انتشرت الفوضى السياسية وزاد معها انتشار التهديدات اللاتماثلية كالجريمة المنظمة، موجة الهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح المتدفق من ليبيا. إن هذه التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار وخاصة ليبيا ودول الساحل جعلت من الجزائر تسخر إمكانيات مادية ودبلوماسية كبيرة في سبيل مواجهتها بتبني مقاربة جديدة أعادت من خلالها النظر في الكثير من السياسات التي اتبعتها بلعب دور اقليمي فاعل باعتبارها دولة إقليمية مؤثرة في منطقة شمال افريقيا وعلى مستوى الدول العربية بما فيها جمهورية مصر.

1. دوافع توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو جمهورية مصر

يوجد في الجوار الاقليمي الكثير من القضايا المطروحة على السياسة الخارجية الجزائرية فهناك انفلات أمني يؤثر على الاستقرار القومي للجزائر مما جعلها تركز نشاطها الدبلوماسي في التعامل مع هذه القضايا وتعيد بلورة سياستها الخارجية بما يتماشى وهذه التهديدات الأمنية من خلال تفعيل دورها على الساحة الاقليمية والعربية حيث "قامت الجزائر بمجموعة من الأدوار فكانت السباقة في مكافحة التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية وتقديم الحلول للنزاعات والصراعات التي تشهدها المنطقة من خلال حل النزاعات بالطرق السلمية ودور الوسيط بين الأطراف المتنازعة لذلك كانت لها مواقف ثابتة جعلتها الدولة الريادية والمحورية في قارة إفريقيا وخاصة في منطقة شمال افريقيا".[22]

وعليه، وبعد انتخابه رئيسا جديدا للجزائر راجع "عبد المجيد تبون" سلم أولويات السياسة الخارجية، وأنتجت سياسته ثلاث مخرجات عملية، تمثلت في:

- التعاون الاقتصادي؛ باندماج أكبر في الاقتصاديات المحيطة وفرص الاستثمار والأسواق القريبة؛
- التنسيق الأمني؛ والمرتبط بتوجهات عربية في أمهات القضايا العربية، الجهوية، و الإقليمية؛
- العمل السياسي؛ بتوجيه بوصلتها الدبلوماسية نحو كبرى العواصم العربية، و في مقدمتها القاهرة.

إن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون "أجرى تقييما جديا للأولويات الخارجية، أفضى إلى توجهين رئيسيين هما الأول إعادة تركيز العلاقات مع الدول المحيطة بالجزائر والثاني سياسي ويرتبط باستعادة زخم وحضور الجزائر في المحفل العربي، من خلال التوجه نحو العمق العربي لبناء تفاهمات مع العواصم المؤثرة في المحيط العربي، على غرار القاهرة والدوحة[23]"

2.أداء السياسة الخارجية اتجاه جمهورية مصر

في سعيها لإرساء نوع من الاستقرار في المنطقة العربية بعد سقوط نظام "القذافي" في ليبيا ونظام "بن علي" في تونس ونظام "حسني مبارك" في مصر، ورغبة منها في مواجهة تداعيات هذه التغيرات في دول الجوار عملت الجزائر على مد نفوذها السياسي لإعادة الاستقرار لهذه الدول نظرا للتداعيات الخطيرة التي أفرزتها هذه التغيرات على أمنها القومي.

وعليه وانطلاقا من مبدئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول – واعترافا وعرفانا منها بالدعم المالي، العسكري والسياسي لمصر في ثورة الجزائر التحريرية وبتاريخ العلاقات الثنائية الوثيقة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي– ساهمت الجزائر بقوة في عودة مصر إلى عضوية الاتحاد الإفريقي بعد فترة تجميد العضوية بسبب ما تم وصف أحداث 30 أفريل "بالانقلاب العسكري" رافضة عزل مصر عن مكانتها في الدائرة الإفريقية. كما "أعربت عن استعدادها لمد مصر بالغاز مساهمة منها في حل مشكلة الطاقة التي عانت منها مصر وتم التنسيق مع الجزائر لصد المخاطر المشتركة لاسيما القادمة من ليبيا في ظل الأحداث المشتعلة هناك وهي خطوة كانت ضرورية لحماية الأمن القومي المصري".[24] لقد أسفرت هذه المساعي عن تطوير مجالات التعاون الثنائي بين البلدين ففي:

1.2.المجال السياسي والأمني

توالت الزيارات الرسمية بين البلدين وعلى أعلى مستوى في هرم السلطتين، حيث كانت الجزائر المحطة الأولى في سلسلة الزيارات الخارجية التي قام بها الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" في عامه الأول بعد توليه الرئاسة. كما سعت الجزائر من جهتها في عهد الرئيس "بوتفليقة" وفي عهد الرئيس "عبد المجيد تبون" إلى التأكيد على دور جمهورية مصر في المنطقة العربية خاصة والافريقية عامة وصعوبة إقصائها من التنسيق والتشاور حول أهم قضايا المنطقتين.

إن الوضع الأمني في ليبيا الواقعة على الجهة الشرقية بالنسبة للجزائر والحدود الغربية لمصر فرض واقعا أمنيا يتميز باستفحال نشاط الجماعات المسلحة وتصاعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما أسفر عن التنسيق في المجال الأمني بين البلدين من خلال تبادل المعلومات، الخبرة الميدانية، وإمكانات لوجيستية ليتمكنا من مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة في إطار الحرب النفسية على التنظيمات المسلحة الناشطة على الحدود، ومحاصرتها، والتأثير في معنوياتها وتجفيف منابعها.

2.2.المجال الاقتصادي

أسفر توطيد العلاقات السياسية بين البلدين بعد الأحداث السياسية التي شهدتها مصر عن زيادة المبادلات التجارية بين البلدين "ففي 2014 وبمناسبة انعقاد الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة الجزائرية المصرية برئاسة رئيسي وزراء البلدين" ابراهيم محلب و عبد المالك سلال والتي تم توقيع خلاله على 17 اتفاقية مذكرة تفاهم بين البلدين شملت العديد من القطاعات منها في مجال تنمية الصادرات وحماية المستهلك والتعاون بين بورصة الجزائر والبورصة المصرية والتأمين وإعادة التأمين".[25] كما أثمر التبادل التجاري بين البلدين ابتداء من 2022 عن مشاريع نوعية في قطاعات حيوية، وأخذ منحى حجم التبادل التجاري تصاعديا.

3. تحديات التقارب الجزائري المصري

رغم كل التوافق بين النظامين الجزائري بقيادة الرئيسين "تبون" و"السيسي"، إلا أنه طفت على السطح خلافات عديدة، وفتور في العلاقات الثنائية، بسبب العديد من القضايا المطروحة على الساحة العربية والتي تشكل تحديات تفرض نفسها على السياسة الخارجية لكلا البلدين ومن أهم هذه القضايا:

1.3.القضية الفلسطينية

تحتل قضية فلسطين مرتبة رفيعة في سلم أولويات واهتمامات البلدين لكن برؤى مختلفة، فالجزائر تدافع عن الحقوق الفلسطينية بشكل علني عن حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أراضيه وترفض الاعتراف بالكيان الاسرائيلي حيث أقدمت مؤخرا على استضافة الفصائل الفلسطينية إلى مؤتمر القمة العربية بالجزائر وعلى رأسها حركة فتح، في مبادرة "لم الشمل" من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية"، لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، في حين ترى الجزائر أنه "قد حدث تقارب مصري إسرائيلي مقابل تراجع علاقة مصر بالسلطة الفلسطينية وبحركة حماس، مما انعكس على مدى قدرة القيادة المصرية على اتخاذ موقف حيادي في إدارة الصراع الفلسطيني– الفلسطيني، وجعل عملية المصالحة الفلسطينية تراوح مكانها رغم الجهود المبذولة."[26]

2.3.الملف الليبي

يختلف موقف الجزائر من القضية الليبية عن الموقف المصري، مما يشكل تحديا آخر مطروحا على السياسة الخارجية للبلدين، إذ يدعم كل طرف لحكومة من حكومتي الصراع، فالجزائر سعت لحلحلة الأزمة الأمنية، تحت اعتبارات عربية، إسلامية، إقليمية، وإفريقية، لكن هذا التحرك اصطدم بالمصالح الأمنية والاقتصادية لمصر التي دعمت قوات شرق ليبيا أو ما يعرف بالجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، وراهن نظام "السيسي" على مساندة "حفتر" بتفضيل الحل العسكري الميداني، في حين فضلت الجزائر الحل السياسي، والتعامل مع الحكومة المؤقتة ذات الشرعية الدولية. وارتأت تعزيز موقفها بإجماع دولي عبر مؤتمر برلين. و عليه، ظلت الأزمة الليبية طيلة السنوات الماضية محل خلاف بين البلدين بسبب تضارب موقفيهما من المكونات والمخارج السياسية التي يدفع بها كل طرف.

3.3.التكتل الإفريقي الرباعي الاستراتيجي

جاء إعلان الجزائر ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا على تدشين تكتل جديد يحمل اسم "مجموعة الأربعة"(G4)، في القمة الأفريقية – الأوروبية المنعقدة في بروكسل، للتشاور والتنسيق حول قضايا القارة الأفريقية، عقب مغادرة الرئيس " السيسي" للكويت قبل لقاء الرئيس"تبون"، واستثنى التكتل مصر من تشكيلته. بينما ضم إثيوبيا التي تشهد توترا عميقا في علاقتها مع القاهرة على خلفية أزمة سد النهضة. واتفق القادة الأفارقة على التشاور والتنسيق لرسم خريطة طريق أفريقيا لاحقا، في مختلف قضايا القارة السمراء. وغابت القاهرة عن التكتل الجديد باعتبار أن المقترح إثيوبي، وترفضه بالأساس، وهو ما أزعج وأغضب مصر، ودفع الرئيس " السيسي "إلى إلغاء قمة الكويت الثلاثية. وجاء الإعلان ليزيد الانزعاج المصري من الدور الجزائري، المتباين بين الاصطفاف مع إثيوبيا حينا، واقتراح الوساطة حينا آخر.

4.3.إصلاح جامعة الدول العربية

قدمت الجزائر بمناسبة اجتماع وزراء الخارجية للقمة العربية المنعقد في الفاتح من نوفمبر بالجزائر، ملفا متكاملا لاصلاح الجامعة العربية والنهوض بها، وتحسبن وتطوير أدائها، لترقية العمل العربي المشترك، بما في ذلك تدوير مقر الأمانة العامة بين الدول الأعضاء، وهذا بالتعاون مع باقي الدول العربية والأمانة العامة للجامعة. الأمر الذي زاد من الخلاف بين البلدين، والتوتر غير المعلن.

كما ظهر الخلاف بين الطرفين بعد تحفظ الجزائر على تشكيل قوة تدخل عسكرية عربية في اليمن، عملا بمبدأ عدم تدخل الجيش خارج حدود الجزائر وامتثالا لدستورها الذي يمنع ذلك. وبدا التباين واضحا في القمة العربية بشرم الشيخ عندما صوتت الجزائر، العراق، ولبنان ضد التدخل العسكري في اليمن.

الخاتمة

أسفرت التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010 عن بيئة إقليمية غير مستقرة تهدد الأمن القومي للجزائر بكل ما تحمله من انتشار للتهديدات اللاتماثلية المتمثلة في تدفق المهاجرين غير الشرعيين، انتشار تجارة السلاح القادم من ليبيا وكل أشكال الجريمة المنظمة مما جعل الجزائر تتبنى سياسية خارجية دينامية واستباقية من خلال إعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه في التعاطي مع الملفات المطروحة على الساحة الإقليمية.

وتأتي في الحقيقة توجهات السياسة الخارجية للجزائر اتجاه مصر في هذا السياق إذ عملت على إعادة تركيز نشاطها الدبلوماسي مع دول الجوار والتوجه أكثر نحو العمق العربي لبناء علاقات اوثق مع وحداته، بما فيها جمهورية مصر. فالجزائر تعترف بالقوة الإقليمية لهذه الدولة وترفض إقصائها من التشاور في القضايا الأمنية للمنطقة العربية خاصة والإفريقية عامة مما أعطى نفسا جديدا للعلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات السياسية، الأمنية والاقتصادية. ولكن يوجد العديد من التحديات المطروحة على صانعي السياسة الخارجية للبلدين التي تؤدي إلى فتور العلاقات بينهما، والمتمثلة في موقفهما المتابين حول القضية الفلسطينية وكل ما يجري في قطاع غزة من انتهاك لحقوق الانسان وإبادة جماعية لمواطنيها. بالإضافة إلى تداعيات سد

النهضة والتقارب الجزائري الإثيوبي الذي تتابعه مصر بحذر منزعجة من اتفاق الأفارقة على التشاور والتنسيق لرسم خريطة طريق إفريقيا لاحقا في مختلف قضايا القارة السمراء.

وعليه وأمام هذه التحديات المطروحة ولمواجهة لكل التهديدات الأمنية التي تعيشها المنطقة العربية على الجزائر ومصر باعتبارهما قوتان إقليميتان مؤثرتان العمل أكثر على تجاوز كل خلاف يثار بينهما حول أي قضية في المنطقة وتوظيف كل طاقاتهما الدبلوماسية من أجل التشاور والتنسيق فيها وتفادي كل تكتل يقصي أحد الطرفين.

الهوامش

[1] صبري مقلد إسماعيل، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2013، ص15.

[2] عادل احمد حشيش، "اساسيات الاقتصاد الدولي (دراسة لمظاهر المعاملات المنبثقة عن العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء المتغيرات الطارئة على بيئة الاقتصاد العالمي و التطورات النقدية و المالية و التجارية ذات العلاقات)"، الاسكندرسة، دار الجامعة الجديدة،2001، ص ص 73-74.

[3] الخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات، الميادين، التحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص54.

[4] مماد صليحة،" محددات و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الاقليمي"، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019/2018 ، ص 136.

[5] القطاطشة محمد أحمد، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص175.

[6] السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، بيروت، 2001، ص444.

[7] الدستور الجزائري 1976، في الموقع: www.conseil-constitutionnel.dz/consultitution76 تاريخ الاطلاع: 2024/04/15 على الساعة: 10:30

[8] خبيزي وهيبة، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 02، العدد 01، 2016ص,282.

[9] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخ في 2016/03/07، المواد 28،29.

[10] الدستور الجزائري 1976، من موقع المجلس الدستوري، www.conseil-constitutionnel.dz/consultitution76 بتاريخ: 2024/01/15 على الساعة: 10:30

[11] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989، من موقع الرئاسة:
http://www.el- mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm

[12] المرجع نفسه.

[13] محمد سليم العايب، "تحليل السياسة الخارجية"، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، الجيزة، مصر، 1998، ص29.

[14] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989، مرجع سابق،

[15] مرسي بشير، الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الآمنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص350.

[16] بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة، مصر، 1977، ص98.

[17] بوهالي سهام، الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإقليمي: المضامين والمكاسب، (مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد)، المنعقد يومي 28 و 29 أفريل 2014، جامعة تبسة، 2014، ص3.

[18] المرجع نفسه.

[19] المخادمي عبد القادر رزيق، منظمة الوحدة الإفريقية التحدي و الأمل، موفم للنشر، الجزائر،2000، ص ص57.58 .

[20] بن فليس أحمد ، "السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007، ص79.

[21] بوحوش عمار، "التاريخ السياسي للجزائر من البداية 1954 لغاية 1962"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص264.

[22] سماح سهايلية، "استراتيجية الامن القومي الجزائري في ظل التهديدات الامنية الجديدة"، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2023، ص 98.

[23] عثمان لحياني، "خمس زيارات عربية لتبون: تصحيح الأولويات وضرورات قمة الجزائر، 25 فيفري 2022، تاريخ الاطلاع: 10جانفي 2024، على الرابط التالي: : https://www.alaraby.co.uk/politics

[24] جبار خورشيد سيراب، "العلاقات المصرية الجزائرية (1999-2016)، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد4، العدد 1، 2020، ص 57.

[25] نفس المرجع، ص 58.

[26] سعدية قنفوذ، محمد الطاهر بنادي، "الثابت والمتغير في السياسة المصرية تجاه الملفات الداخلية الفلسطينية ما بين 2006 و2014: المصالحة الوطنية نموذجا"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 47، العدد 02،2023 ص 465.